http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2224) السنة التاسعة - الأربعاء (17) آب 2011

تفجيرات الاثنين تكشف اتساع الفجوة بين الداخلية و"العمليات"

واشنطن تستغل التردي الأمني لتجدد طلب التمديد.. ومستشار للمالكي: الأميركان خائفون

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

في أول رد رسمي من الولايات المتحدة على التفجيرات التي حدثت أمس الأول في العراق، أعلن البيت الأبيض، الاثنين، أن الولايات المتحدة ستأخذ بعين الاعتبار أي طلب تقدمه السلطات العراقية لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق لما بعد العام ٢٠١١، اثر عمليات التفجير الدامية التي ضربت البلاد خلال الأيام القليلة الماضية.

وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني في تصريح صحفي، أن موقف واشنطن بشأن انسحاب القوات الأميركية لم يتغير، أما إذا كان لدى المسؤولين الأميركيين "طلب يريدون تقديمه فسنأخذه حتماً بعين الاعتبار".

يذكر أن تفجيرات الاثنين وقعت في نحو ١٥ مدينة وبلدة عراقية، وأوقعت ما لا يقل عن ٦٧ قتيلا وأكثر من ٣٠٠ جريح.

ولا يزال يوجد حاليا في العراق نحو ٤٧ ألف جندي أميركي يفترض أن يغادروا بنهاية هذه السنة حسب اتفاق امني تم التوقيع عليه في تشرين الثاني ٢٠٠٨ بين بغداد وواشنطن.

وأعطى القادة العراقيون الضوء الأخضر لحكومتهم من أجل التفاوض مع الولايات المتحدة حول إبقاء قوات أميركية لما بعد العام ٢٠١١ بهدف القيام بأعمال تدريب.

بغداد، ترى ما يقول كارني ليس بجديد، لان للولايات المتحدة الكثير من المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية تخشى عليها بعد انتهاء العام الحالي إذا ما حصل الانسحاب.

ولم يخفِ مستشار رئيس الوزراء عادل بروواري الرغبة الأميركية بالتمديد، بالقول "طلبوا منا ولأكثر من مرة عبر زعيم جيوشهم ونائب الرئيس، فهم يخشون على ما سيتركونه في البلاد إذا ما حصل الانسحاب من سفارة وشركات أمنية".

وينقل مستشار المالكي في حديثه لـ"المدى" أمس مخاوف أميركية مما يحصل في المحيط العربي من ثورات وانتفاضات يجعلها تفكر ألف مرة قبل الرحيل من العراق.

وزارة الداخلية، من جانبها، قللت من أهمية الهجمات الأخيرة التي شهدها عدد من محافظات البلاد، مشددة على ضرورة أن يحاسب المسؤول والمقصر فيها.

ويقول وكيل وزير الداخلية لشؤون الإسناد احمد الخفاجي "إن القوى الإرهابية من تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل، حاولت تجميع قواها وتنفيذ ضرباتها بالتزامن مع ذكرى ثورة الـ ١٤ من رمضان".

وتمسك الداخلية وبحسب وكيلها ٣ محافظات فقط، وهي "السماوة والناصرية وكركوك"، فيما تقع باقي المحافظات على عاتق قيادة العمليات، ويدعو الخفاجي إلى "ضرورة محاسبة المقصرين في الأماكن التي شهدت الانفجارات".

وعلى ما يبدو، فأن وكيل الداخلية يتهم "العمليات" بالتقصير لان اغلب الانفجارات حدثت في المحافظات التي تقع خارج سيطرة وزارته باستثناء كركوك.

وهذه ليست المرة الأولى التي يلمّح فيها قادة وزارة الداخلية، إلى ضعف قيادة العمليات، ما يعد دليلا على تقاطع كبير فيما بينهم، فقد وصف الوكيل الأقدم للداخلية عدنان الأسدي السيطرات الأمنية الموجودة في اغلب مناطق العراق بعديمة الفائدة، وكما هو معلوم فأن هذه السيطرات مرجعيتها إلى قيادة العمليات التابعة للمحافظة.

التقاطع بين وزارتي الداخلية وقيادة العمليات، أشار إليه أيضاً مستشار المالكي، عازيا الأمر إلى عدة أسباب بينها ضعف المعلومة الاستخباراتية للعمليات، فضلا عن التفاوت في مستوى التدريب والتأهيل والمقدرة على مسك الأمن الداخلي والتي من المفترض أن تكون خاضعة لقوات وزارة الداخلية. وقال "إن قوات الجيش التي شكلت منها قيادات العمليات يفترض أن تخصص للاعتداءات الخارجية لا لمسك الشارع والقيام بسيطرات أمنية، فالأمر يخضع لاختصاص الشرطتين المحلية والوطنية، وان الجيش حال إشراكه ضمن قوى الأمن الداخلي وفق شرطين، أن يكون لغرض الإسناد فحسب، فضلا عن وجود خطر محدق يهدد البلاد لا تستطيع قوات وزارة الداخلية مواجهته بمفردها".

ويمتنع الخفاجي من التعليق على كلام المتحدث باسم البيت الأبيض، إذ قال "ان ما يبغيه كارني قرار سياسي لا علاقة لي به".

وتقلل الداخلية من أهمية التفجيرات الأخيرة، إذ يوضح الخفاجي في تصريحات لـ"المدى" أمس، "لا تستطيع القوى الإرهابية مسك الأرض، وبالتالي تلجأ إلى الاستهداف بتفجيرات الأماكن التي تكتظ بالناس لأجل تحقيق اكبر عدد ممكن من الخسائر".

هذا الرأي يختلف مع ما أدلى به القيادي السابق في تنظيم القاعدة الملا ناظم الجبوري، والذي قال في اتصال هاتفي مع "المدى"، أمس "لا يعني إمساك القوات الأمنية بالأرض تحقيق النصر على الجماعات الإرهابية، فتنظيم القاعدة ابتعد عن هذه السياسية والتي كان يتبعها زعيمه السابق أبو أيوب المصري، لأنها ألحقت خسائر كبيرة له وتحول إلى انتقاء الأهداف، لاسيما مع مقتل العديد من قيادته غير العراقية".

تنظيم القاعدة يستخدم سياسة الأرض المحروقة، ما أكده وكيل الداخلية والذي بدا واثقا من قدرة القوات الأمنية "الداخلية"، إذ أكد أن "تفجيرات هنا وهناك لا تعني شيئا ولن تؤثر على الوجود الأميركي فهم يسيرون على هذا الدرب منذ عدة سنوات وبرحيل الولايات المتحدة لن يتغير شيء". وينتظر العراقيون إيفاء لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب بوعودها التي قطعتها عبر نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت، بإقالة قادة الأجهزة الأمنية في المحافظات إذا استمر تردي الوضع الأمني.

ما قاله وتوت جاء قبل حدوث هذه الانفجارات، أما بعده، أعلن عضو اللجنة الآخر، حاكم الزاملي في تصريحات صحفية أنهم سيستدعون القادة الأمنيين في هذه المحافظات للتحقيق معهم بشأن موجة التفجيرات الخطيرة. ثمة اختلاف كبير بين ما تقوله لجنة الأمن والدفاع، من جهة ووزارة الداخلية من جهة أخرى، فالأولى شددت وفي أكثر مناسبة على عدم جاهزية القوات الأمنية لتسليم الوضع الأمني، مشددة على ضرورة ألا تتمسك الوزارات الأمنية بما ليس لها به قوة ومن ثم المغالاة بمقدرتها على مسك زمام الأمور بعد رحيل القوات الأميركية، ويتوقع الزاملي تكرار هذه الحوادث في مدة قصيرة لا تتجاوز الشهر الحالي، معتبرا أن التأخر في تسمية الوزارات الأمنية واحد من الأسباب التي أدت إلى التدهور الأمني الآخر.

وعلى الجانب الآخر ترى الداخلية، وعلى ما يقوله وكيلها الخفاجي، "إننا في تطور مستمر وسوف نتسلم المسؤولية كاملة من قيادات العمليات في المحافظات خلال الفترة المقبلة ولكن بالتدريج".

أما عن تسمية الوزارات الأمنيين يقول الوكيل الأقدم، الأسدي "لم يتأثر عملنا وإمساكنا للوزارة بتأخر تسمية الوزير، قادرون على أداء مهامنا الوظيفية من دونه".

كتابة على الحيطان

دماء الاثنين..!!

■ عامر القيسي

من يتحمل مسؤولية الدم العراقي الذي أريق يوم الاثنين بغزارة كما لو انه بلا ثمن؟ الجواب معلب وجاهز، "تنظيم القاعدة والعصابات المجرمة والمعادين للعملية السياسية"، وهذا كلام صحيح ولا اعتراض عليه. الاعتراض هنا، على قدرة هذه التنظيمات على الضرب بشدّة تحت الحزام وقت ما تشاء وأين ما تشاء وبالتوقيت الذي تراه مناسبا لتحقيق أهدافها. وإذا كان الاعتراض صحيحا فان هذه الجهات هي التي تحكم البلاد بشكل أو بآخر، وهذا الاستنتاج لم يأت من فراغ لأن عدد السيارات والمفخخين والأهداف التي استهدفتها هي نتاج وجود حقيقي على الأرض وبين الأجهزة الأمنية. وهذا كلام لا تجني فيه على أحد، فقبل عمليات الاثنين الإجرامية كان هناك هروب لقيادات في القاعدة من سجن الحلة، وقبله من سجن البصرة، والأقدم من سجن نينوى وما بينهما محاولات الهروب من سجن الرصافة، وفوق هذه الوقائع تهريب نواب مطلوبين للعدالة من مطار بغداد وتهريب وزراء على ذمة فساد مالي لا أحد يعرف ما هو مصيره مع لجنته التحقيقية!! كل ذلك والسيد المالكي يقول إن الوزارات الأمنية وأجهزتها تعمل بصورة صحيحة ومهنية وان لا حاجة إلى الوزراء، لو استمر الخلاف، حتى نهاية ولايته الميمونة!! وبعد هذا التصريح بيوم أو أكثر قال مسؤول أمني كبير "القاعدة تحتضر"!

الكلام الصحيح والمنطقي والشجاع والذي ينبغي أن يقال الآن هو إن الكتل السياسية مجتمعة وأفرادا تتحمل المسؤولية كاملة عن الخراب الذي يحل بالوطن. فمنذ أن تعرفنا عليها "الكتل السياسية"، قراءة وكتابة، وهي في خلاف دائم على الكبيرة والصغيرة مثل أطفال المحلة. كل شيء في نظر الآخر غير صحيح، ليقول لنا السادة في الكتل السياسية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم قيادات وقاعدة، ما هي القضية التي لم يختلفوا عليها؟ الكراسي والمناصب والامتيازات وتقاسم السلطة والمشاركة او التشارك ولعبة المحيبس، كل شيء قابل للاختلاف والتفجير. تسعة أشهر لتشكيل الحكومة وثلاثة أشهر لإعداد الخطط وسنوات من اجل مجلس السياسات ومثلها من اجل الوزارات الأمنية، والبلاد غارقة في دوامة العنف والتصفيات السياسية بالكواتم والفساد والتجاوز على سيادته.

أليس هذا هو الجو المثالي لعمل القاعدة وأعداء العملية السياسية، إن كان لدينا ما يسمى بالعملية السياسية التي مزقتها الصراعات؟

أليست هذه هي البيئة الملائمة لنمو كل أشكال الخراب للبلاد والعباد معا؟

أليس من حقنا الآن أن نحمل الكتل السياسية مسؤولية ما يجري. مسؤولية الدم العراقي الذي يراق يوميا بكل أنواع أدوات القتل الوحشية وأكثرها إيغالا بالإيذاء.. مسؤولية النهب واللصوصية العلنية والتغطيات السياسية التي فقدت أخلاقيتها.. مسؤولية الوقت المهدور والجهد المبدد.. مسؤولية عدم احترام الوجود العراقي الرسمي والشعبي من قبل الجيران قبل غيرهم؟؟

على الطبقة الحاكمة أن تعترف بشجاعة، وهي جميع الكتل، أنها فشلت فشلا ذريعا في قيادة البلاد إلى بر الأمان، وإنها مسؤول مباشر عن كل قطرة دم عراقية أريقت وستراق، مادام الوضع على ما هو عليه، بوجود الخلافات وعمقها وافتعالها في اغلب الأحيان. على طبقتنا السياسية أن تعترف بكل رجولة أنها ليست أهلا للتصدي لتحديات الحاضر العراقي ومستقبله. وان تفسح المجال لمن يمتلكون الإمكانية والقدرة على فعل ذلك.

ولكن من يفعلها.. لا أحد بطبيعة الحال.

يكفي أن نقول لهم لو إن الذي حدث يوم الاثنين قد حدث في ظل أية حكومة تحترم نفسها، لقرأنا الاستقالات الجماعية في اليوم الثاني في صفحات الجرائد.

ولكن من يفعلها.. لا أحد بطبيعة الحال.. لأن ثمن الكراسي أغلى بكثير من دماء الاثنين!!

أعلام

الركابي: إعادة مشروع مجلس السياسات

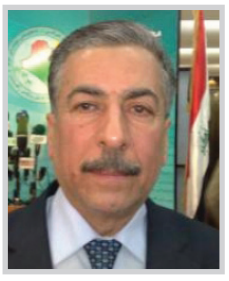

■ كشف نائب عن التحالف الوطني عن "إعادة مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا إلى اللجنة القانونية النيابية لغرض التعديل على بعض فقرات بنوده".

وقال إبراهيم الركابي إن "مشروع قانون مجلس السياسات تم إعادته وإحالته إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب لغرض تصحيح بعض فقرات بنوده المخالفة للدستور التي وردت في القراءة الأولى بما يتناسب مع الإطار العام للمجلس".وأضاف أن "قانون مجلس السياسات وعلى الرغم من التصويت عليه في البرلمان من حيث المبدأ لكنه تضمن الكثير من المخالفات لأحكام الدستور".

الشابندر: احذّر من انقلاب تقوده الكويت

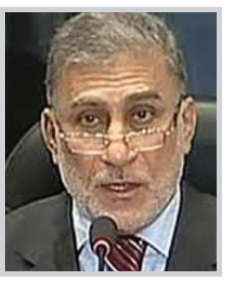

■ حذر النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر من انقلاب شبيه بعام (١٩٦٣) تقوده الكويت.

وقال الشابندر: إن "زيارة رئيس القائمة العراقية إياد علاوي تخصه وهو الذي يبررها"، مبيناً "لا يوجد ما يمنع نائب أو رئيس كتلة نيابية كبيرة كالعراقية أن يزور بلدا عربيا أو أجنبيا". وحذر الشابندر، من أن "يلعب المال الكويتي ما لعبه عام (١٩٦٣) عندما اشترى العراق بمليون دينار من حزب البعث، الذي قاد انقلاباً في العام نفسه، مؤكداً أن المال الكويتي يتحرك بأساليب مختلفة من اجل تحقيق انقلاب حقيقي في الساحة العراقية.

الشذر: خلافات بين البرلمان والحكومة

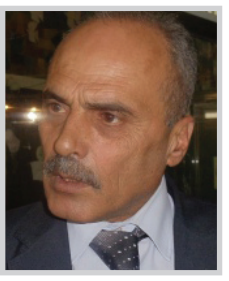

■ أكد النائب قيس الشذر عن ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي وجود فجوة بين الحكومة والبرلمان، أثرت سلباً على محاربة الفساد. وقال الشذر في تصريح تصريحات صحفية أمس الثلاثاء: "إن هناك فجوة بين الحكومة والبرلمان، لكنها ليست بالحجم الذي كانت عليه في البرلمان السابق". وأضاف أن "هذه الفجوة باتت تؤثر سلباً على العراق، وخاصة في توفير الخدمات وحماية المفسدين". وأشار النائب عن ائتلاف العراقية إلى أن "الفجوة هي بسبب اختلاف وجهات النظر بين أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية، إضافة إلى عدم التواصل بين اللجان البرلمانية والحكومة".

لجنة النزاهة: تصويت الأمس نكبة للبرلمان

تخفيض رواتب الرئاسات إلى ٢٣٪ ومقترح لشمول النواب بنسبة ٤٠٪

□ بغداد/ سماح صابر

صوّت مجلس النواب يوم على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٣ بالمئة، فيما اقترحت اللجنة المالية النيابية أن يكون تخفيض رواتب عضو مجلس النواب بنسبة ٤٠ بالمئة.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي في تصريح لـ"المدى" أمس إن التحالف الوطني صوت أمس بالإجماع على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث.

واعتبر الأسدي أن التصويت جاء بمثابة الانتصار لإرادة المواطن العراقي والمرجعيات الدينية والقوى السياسية الوطنية.

ويأتي التصويت على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بعد تهديد النائب عن التحالف الوطني محمد اللكاش في التاسع من آب الحالي، عن الامتناع عن تسلم راتبه من مجلس النواب ما لم تخفض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة.

وصوت مجلس النواب العراقي، في الـ١٢ من آذار الماضي، خلال جلسته الـ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بشكل مبدئي.

هذا وأعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب، أن نسبة تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بلغت ٢٣٪، وفي حين أكدت أن مقترح تخفيض راتب عضو مجلس النواب بنسبة ٤٠٪ لم يحظ بالإجماع، أشارت إلى أنه ستتم إعادة النظر في رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين.

وقال رئيس اللجنة حيدر العبادي خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس، إن "مجلس النواب صوت، على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٣٪"، مبينا أن "التحالف كان يأمل التصويت على تخفيض أكثر من النسبة التي تم التصويت عليها".

وأضاف العبادي الذي يرأس أيضاً اللجنة المالية في البرلمان أنه "تم طرح مقترح لتخفيض راتب عضو مجلس النواب بنسبة ٤٠٪ إلا انه لم يحظ بالإجماع"، مشيرا إلى أن "التصويت على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث يعد تبنّيا لرأي الشارع العراقي والمرجعية الدينية". وكشف عن "وجود توجه لإعادة النظر في رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين لوضع سلم جديد لرواتبهم".

> اعضاء مجلس النواب استثنوا أنفسهم من التخفيض

وصادق مجلس الوزراء العراقي، مطلع شهر آذار الماضي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره، وتراوحت نسب التخفيض وفقا لمسودة القانون بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، وتخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

من جانبه، أكد النائب حيدر الملا في ذات المؤتمر أن "العراقية التزمت ببرامجها الانتخابية بالحفاظ على أموال الشعب"، لافتا إلى أن "الخطوة الثانية ستكون بمكافحة ملفات الفساد في زمن الحكومة الحالية والحكومات السابقة".

كما قال زعيم كتلة حل البرلمانية احمد المساري إن "تصويت العراقية على خفض رواتب أعضاء مجلس النواب بنسبة ٢٣٪ جزء من التزامها ببرنامجها الانتخابي وان خطوتها التالية ستتمثل بمكافحة ملفات الفساد في زمن الحكومة الحالية والحكومات السابقة".

إلا أن لجنة النزاهة النيابية عبرت عن خيبة أملها لعدم شمول رواتب النواب بالتقليل، وقال عضو اللجنة عمار الشبلي أمس، إن "البرلمان اخفق في تنفيذ وعوده بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث"، مشيرا إلى أن "اغلب الموجودين صوتوا على تخفيض رواتب رئاسة الجمهورية والوزراء والبرلمان، ولم يصوتوا على تخفيض رواتب أعضاء مجلس النواب".

ووصف الشبلي عدم تخفيض رواتب أعضاء البرلمان بأنه "نكبة لمجلس النواب بعد نكبته الأولى وهي عدم التصويت على إقالة رئيس وأعضاء مفوضية الانتخابات".

وفي صعيد متصل، أوضح عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري خالد الجياشي ان القائمة العراقية رفضت مقترح دولة القانون بتخفيض الرواتب الرئاسات بنسبة (٣٠٪).

واضاف الجياشي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء: أن مجلس النواب صوت على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث (الجمهورية، البرلمان، الوزراء) بنسبة (٢٣٪)، موضحاً أن ائتلاف دولة القانون قدم مقترحاً بتخفيض للرواتب بنسبة (٣٠٪) إلا أن القائمة العراقية رفضت هذا المقترح.

وعقد مجلس النواب العراقي، اليوم الـ١٦ من آب الحالي، جلسته الـ٢٣ من السنة التشريعية الثانية برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٤٠ نائبا، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على مشروع قانون رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث، وتضييف رئيس هيئة الحج والعمرة. وتضمن الدستور العراقي ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أولا التي تنص على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجته".